

\* تابع: أركان الصلاة

❖ سادساً: السجود

**أجمع العلماء:** على أن السجود ركن من أركان الصلاة وقد نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم كابن حزم والنwoي وابن هبيرة وغيرهم

**الدليل:** قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ كَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: 77]

﴿فَدَلِيل ذلك على أن السجود واجب ولا يكون هذا الوجوب إلا فيها أوجب الله فيه وهو الصلاة﴾

﴿بَيْنَ النَّبِيِّ أَنَّ هَذَا السَّجُود لَا يَكْفِي إِلَّا إِذَا اطْمَانَ فِي سَجْدَةِ﴾

**الدليل:** ماجاء عند الخمسة بسند صحيح كما في حديث أبي مسعود -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: ﴿لَا تَجْزِي صَلَاةُ الرَّجُل إِذَا كَانَ لَا يَقِيمُ صَلَبَهُ فِي الرَّكْوَعِ وَلَا فِي السَّجْدَةِ﴾ وهذا يدل دلالة واضحة على أن مجرد وضع الجبهة على الأرض لا يكفي إلا أن يستقر استقراراً بحيث يجلس ما يكون سكوناً فيه وهذا معنى الطمأنينة في الأركان

﴿مَا مَعْنَى الطَّمَانِيَّةُ فِي الْأَرْكَانِ؟﴾

**الطمأنينة:** هي السكون في أقل ما يكون.

**قال بعضهم:** هي مقدار ما يبقى في الذكر الواجب فإذا كان راكعاً فلا بد أن يبقى مقدار ما يقول "سبحان رب العظيم" وإذا كان ساجداً فإنه يجلس مقدار ما يقول: "سبحان رب الأعلى" وإذا رفع رأسه من الركوع فيبقى مقدار ما يقول: "ربنا ولد الحمد".

﴿مَلِ هَنَاكَ خَلَافٌ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ؟﴾

ذكر صاحب "الإنصاف" المرادوي أن بينهما خلاف: فلو أنه ركع ولم يذكر "سبحان رب العظيم" فإنه لا تجزئ صلاته على القول الثاني وعلى القول الأول تصح.

**والذي يظهر - والله أعلم -** أنها واحد لكن القضية هي في الإطالة في الطمأنينة

**إذا قلنا:** هو السكون في أقل ما يكون فقد يكون السكون في أقل ما يذكر فيه الذكر الواجب المشرع

**لكتنا إذا قلنا:** في قدر ما يبقى في الذكر المشرع الواجب؛ فإنه ربما يكون فيه الإطالة أكثر من الأول.

فلو لم يذكر هذا على سبيل المجهل والنسبيان **فإن الرابع - والله أعلم -** أن صلاته صحيحة فمن ترك واجباً جاهلاً أو ناسياً فإن صلاته صحيحة لكن يخبرها بسجود سهو إذا كان إماماً أو منفرداً أو مسبوقاً.

﴿فَلَا بَدْ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَقِرْ وَيَطْمَئِنْ فِي السَّجْدَةِ﴾

**الدليل 1:** ما جاء في حديث أبي مسعود ﴿لَا تَجْزِي صَلَاةُ الرَّجُلِ...﴾

**الدليل 2:** ما رواه الإمام أحمد والبيهقي بسند لا يأس به من حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ قال: ﴿أَسْوَأُ النَّاسِ سَرْقَةً﴾ وفي رواية ﴿أَشَرُ النَّاسِ سَرْقَةً﴾ الذي يسرق من صلاته قالوا: يا رسول الله وكيف يسرق من صلاته؟ قال: لا يتم رکوعها ولا سجودها وفي رواية ﴿لَا يتم رکوعه ولا سجوده﴾ وهذا يدل على أن الناس إذا رأوا الذي يأخذ أموال الناس فإن هذا تجده النفوس تتقدّر من سماع أخباره وتعلم أن فعله فعل شنيع وهذا بلا شك أكل لأموال الناس بالباطل ولكن هناك شيء أسوأ سرقة وهو الذي لا يتم سجوده ولا رکوعه

وهذا قال حذيفة كما روى البخاري والإمام أحمد بسند صحيح ﴿أَنْ حَذِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَأَى رَجُلًا لَا يَتَمَ رُكُوعُهُ وَلَا سَجْدَتُهُ فَقَالَ لَهُ: مَنْذَ كَمْ وَأَنْتَ تَصْلِي عَلَى هَذَا؟ قَالَ: مَنْذَ كَذَا وَكَذَا قَالَ: أَنْتَ لَمْ تَصْلِي وَلَوْ مَتْ، مَتْ عَلَى غَيْرِ الْفَطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا عِبَادَهُ﴾

فدل ذلك على أن أعظم الواجبات بعد الشهادتين هي الصلاة فإذا لم يتم ركوعها ولا سجودها فيكون أعظم من الذي يأكل أموال الناس وهو يصلى لأنه فعل ظلماً وقد أدى ما أوجب الله عليه ويدخل الجنة في المال لكن الذي لا يصلى أبداً فإنه على غير الفطرة وهذا من أدلة من قال من أهل العلم أن تارك الصلاة الترك المطلق يكفر بذلك

❖ **مسألة: ماهي الأعضاء التي توضع على الأرض حال السجود؟**

من المعلوم أن السجود لا يكفي فيه وضع الجبهة فلا بد فيه من أن يسجد الإنسان على سبعة أعظم

**الدليل:** ما جاء في الصحيحين من حديث ابن عباس أن الرسول ﷺ قال: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم» وهذا يدل على أن هذا من الأركان.

﴿ هل الأنف من الركن؟ ﴾

**الراجح - والله أعلم** - أنه ليس من الركن ولكنه من الواجب والفرق بين الركن والواجب فلو أنه لم يسجد على أنفه جهلاً أو نسياناً، فإن صلاته إذا قلنا بأنه ركن فإنها لا تصح وإذا قلنا أن وضع الأنف على الأرض واجب فإذا تركه جاهلاً أو نسياناً، فإن صلاته صحيحة

**مذهب الأئمة الأربعة:** على أنه لا بد أن يسجد على سبعة أعظم وهي: الجبهة واليدان والركبتان والرجلان وهذه من الركن أما الأنف فمن الواجب

❖ **بعض الأخطاء في الصلاة**

الذى يسجد ويرفع رجلا على رجل من أول قبل أن يستقر أو يأتي ويحك رجله حتى لا يبقى مقدار ما يقول: "سبحان رب الأعلى" أو السكون بقدر ما يكون فإذا لم يضع هذه الأعضاء السبعة ثم رفع فإن سجوده لا يصح. لأنه لا بد أن يبقى على سبعة أعظم مقدار ما يكون في السكون أو مقدار ما يقول: "سبحان رب الأعلى".

أما لو جلس مقدار ما يقول: "سبحان رب الأعلى" على سبعة أعظم ثم إنه رفع وما زال ساجداً، فإن ذلك يحرم وقد ترك واجباً.

﴿ السجود على الأعضاء السبعة فيه حكمان: ﴾

**الركن:** يجب أن يبقى مقدار ما يقول: "سبحان رب الأعلى" أو ما يكون فيه السكون أقل ما يكون.

**الواجب:** أن يبقى حال سجوده أمراً زائداً.

﴿ ولو أنه سجد على الأعضاء السبعة ثم سكن مقدار ما يقول: سبحان رب الأعلى " ثم رفع رجلاً أو وضع يده اليسرى على اليمنى أو اليمنى على اليسرى ثم سجد فإن صلاته ناقصة

﴿ لكن إن أدرك الركن الواجب وهو الطمأنينة بالأعضاء السبعة فصلاته صحيحة ولكنه ترك واجباً فإن كان جاهلاً أو نسياناً فصلاته صحيحة ولكن يجبره بسجود سهو إن كان إماماً أو منفرداً أو مسبوقاً

﴿ من الناس من لا يسجد على الكفين إنما يسجد أحياناً على الأكواخ أو يسجد على المراقب ولا يضع يديه فإن الوضع اليدين ركن من أركان الصلاة

﴿ هل تصح الصلاة بوضع الأصابع دون راحة اليد في الصلاة؟ ﴾

اختلاف العلماء في صحة سجوده **والذي يظهر - والله أعلم** - أن صلاته إن شاء الله صحيحة ولكنه لا ينبغي له أن يصنع ذلك فإن هذا منهى عنه لأن اليد تشمل الراحة والأصابع وهو قد فعل أقل ما يطلق عليه اليد

﴿ هل إذا فعله متعمداً تصح صلاته أم لا؟ ﴾

المسألة فيها خلاف وهذا يدل على خطورة هذا الأمر ومن هنا نعلم خطأ ما يفعل الإخوة حينما يسجدون بهذه الطريقة.

❖ **سابعاً: الإعتدال من السجود**

الاعتدال من السجود شيء والجلسة بين السجدين شيء آخر.

ما حكم الاعتدال من السجود والجلسة بين السجدين؟

1. جمahir أهل العلم كما هو مذهب الشافعية والحنابلة: ركن

2. مالك: ليس له قول محفوظ في الاعتدال من الركوع ولا في الاعتدال من السجود

3. أبو حنيفة: سنة.

ومن هنا نعرف أن ما يفعله بعض إخواننا من بلاد السيند فإذا رفع الواحد منهم من الركوع قبل أن يستتم قائمًا يعود إلى السجود فهذا هو قول أبي حنيفة ولكن الراجح - والله أعلم أن الصلاة لا تصح

الدليل على عدم صحة الصلاة: قال النبي ﷺ لا تجزئ صلاة الرجل لا يقيم صلبه في الركوع ولا في السجود ﴿

الدليل 2: أن النبي ﷺ قال في حديث المسمى في صلاته: ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا ثم ارکع حتى تعتدل جالساً وهذا يدل على أن الجلوس بين السجدين ركن من أركان الصلاة.

أما استدلال أبي حنيفة: قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَاكُمْ وَآتَيْنَاهُمْ﴾ [المعجم: 77]

قال أبو حنيفة: فليس فيها الاعتدال من الركوع وليس فيها الاعتدال من السجود وكل حديث خالف ظاهر القرآن فهو نسخ ولا يقبل إلا أن يكون متواترًا والأحاديث الواردة إنما هي على سبيل الاستحباب وهذا منهج ارتقى إليه أبو حنيفة وقد أنكر عليه الأئمة - رحمهم الله -

أبو حنيفة بري: أن الحديث الآحاد إذا خالف ظاهر القرآن ولو لم يكن فيه مخالفة ظاهرة فإنه لا يعتد به على سبيل الوجوب ولكنه على سبيل الاستحباب وأما إذا كان متواترًا من الأحاديث فيرى جواز نسخ القرآن بالسنة إذا كانت السنة متواترة وهذا منهج ارتقى إليه أبو حنيفة وقد أنكر عليه الأئمة .

قال أبو عمر ابن عبد البر: «واعلم أن الأئمة حينما أنكروا على أبي حنيفة، لم ينكروا عليه لأجل مسألة الإيمان - وهي مسألة مرحلة الفقهاء - قال: لأنه قد سبقه غيره ولكنه إنما أنكروا عليه وغلوظوا عليه الإنكار حينما ترك العمل بأحاديث خبر الآحاد بحججة مخالفته لظاهر القرآن».

والراجح - والله أعلم: أن النبي ﷺ علمنا سنتنا وبين لنا سنتنا في سنته وكذلك القرآن وهذا قال ﷺ كما عند الإمام أحمد وأبي داود: ﴿لَا ألفين أحدكم متكتئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: بينما وبينكم كتاب الله. ألا وإنني أوتيت القرآن ومثله معه ألا وإنني أوتيت القرآن ومثله معه﴾ فدل ذلك على أن النبي ﷺ إذا بين أمراً من الأمور فإنه يجب العمل به.

وهذا قال الإمام الشافعى في كتب الرسالة: «أجمع المسلمون على أنه من استبانت له سنة النبي ﷺ لا يجوز أن يدعها لكائن من الناس».

فهذا يدل على أننا متبعدون بأمره ﷺ، نعم لو كان هذا فعل ولم يكن أمراً قلنا: أنه على الاستحباب لأن القاعدة: "أن أفعال النبي ﷺ الأصل فيها أنه على الاستحباب لا على الوجوب إذا خرج بياناً لمجمل قول" كما هو مذهب كثير من الأصوليين كما أشار إلى ذلك الشاطبي في "الموافقات" وابن تيمية وصاحب "العدة" القاضي وغيرهم كثير.

الراجح أن الاعتدال والجلسة بين السجدين ركن لقوله ﷺ للمسئ في صلاته: ﴿ثم ارکع حتى تعتدل جالساً﴾

\* ثامناً: الجلوس للتشهد الأخير:

قول الأئمة الأربع: الجلوس للتشهد الأخير هو ركن بل حتى بعضهم الإجماع على ذلك

1. الحنابلة: من الأركان: التشهد الأخير (التحيات) والجلوس له والصلاحة على النبي ﷺ فهذه ثلاثة أركان عندهم

2. أبو حنيفة ومالك والشافعى في بعض الصور قالوا: الجلوس للتشهد الأخير ركن

\* التشهد الأخير وهو قول (التحيات)

١. الحنابلة: ركن

٢. ذهب أبو حنيفة ومالك: إلى استحباب ذلك

٣. ذهب الشافعى: إلى وجوب ذلك وليس بركن

وهذا القول قوي لأن الركن هو الذي لا يسقط بجهل ولا نسيان ولا يثبت إلا بدليل مثل أن يقول: "لا تجزئ صلاة... أو: لا تصح صلاة..."

وأما إذا قال: أمر بذلك فهذا غایته أنه مأمور به وهو واجب وأما أن يكون ركن فهذا لا بد فيه من دليل زائد على الوجوب.

ولهذا قول الشافعى بأن التشهد الأخير واجب قول قوى

﴿فَلَمْ أَنِ إِنْسَانًا جَلَسَ لِتُشَهِّدَ الْآخِرَ وَغَفَلَ ثُمَّ سَلَمَ إِلَيْهِمْ فَسَلَمَ مَعَهُ﴾

فعل مذهب الحنابلة: لا تصح حتى يقول التحيات.

وعلى مذهب الشافعى: تصح صلاته إذا طال الفصل فإن لم يطل الفصل وجب عليه أن يقولها ثم بعد ذلك إن كان مسبوقاً ثم قام فلا يلزم أنه يرجع

لأنه دخل في ركن ثم يسجد سجدة السهو وإن لم يكن مسبوق فإنه يسلم ولا حرج عليه .

الراجح - والله أعلم - هو مذهب الشافعى وهو أن قول التحيات واجب وليس بركن فالتشهد الأخير والتشهد الأول واجب .

❖ الصلاحة على النبي ﷺ

١. الحنابلة: الصلاة على النبي ﷺ ركن ، وهذا من مفاريد الحنابلة أنهم جعلوا الصلاة على النبي ﷺ ركن

٢. ذهب جاهير الفقهاء من الحنيفية والمالكية والشافعية في المشهور عندهم: إلى أن الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير سنة

والقول أنها سنة أظهر

الدليل: ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن مسعود -رضي الله عنه- أنه قال: قال ﷺ: ﴿إِذَا قُدِّمَ حُكْمُ التَّشَهِيدِ فَلِيُقْلِلُ التَّحِيَاتَ لِمَنْ أَصْلَوَتِ الظَّبَابُ عَلَيْهِ﴾

الظبابيات السلام عليك أيها النبي ... ثم قال: أشهد إلا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله قال: ثم ليتخير من الدعاء ما شاء ثم ليسلم

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ لم يذكر - الصلاة على النبي ﷺ والموطن موطن بيان ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فلما بين النبي ﷺ جواز

التسليم بعد ذكر التحيات دون ذكر الصلاة على النبي ﷺ دل على أن الصلاة مجراة - والله أعلم -

٣. الحنابلة في رواية لهم وقول عند الشافعى: أن ذلك واجب

٤. الحنابلة وفي رواية لهم: أنه مستحب والوجوب

الراجح أنه سنة .

دليل من قال بالوجوب أو بالركنية: ما جاء في الصحيح من حديث أبي مسعود البدرى قال: ﴿قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصْلِي عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصْلِي عَلَيْكَ؟ فَقَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلُّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ بَحِيدٌ وَبَارَكْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ...﴾ الحديث

وجه الدلالة: ﴿قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَمْرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصْلِي عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصْلِي عَلَيْكَ؟﴾ فدل ذلك على أنه واجب

الجواب على هذا: الصحابة إنما قالوا ﴿أَمْرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصْلِي عَلَيْكَ﴾ والمقصود أن نصلي عليك إنما سألا عن الكيفية ولم يسألوا عن الأمر

﴿إِنَّ اللَّهَ أَمْرَنَا أَنْ نُصْلِي عَلَيْكَ﴾ ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا وَاتَّسِلُّمُوا﴾ [الأحزاب: ٥٦]

هل هذا في الصلاة؟ لا يلزم إنما هو: صلوا عليه .

ومن المعلوم أن الصلاة على النبي ﷺ في الجملة ليست بواجبة وإن كان بعضهم يقول: مرة في العمر لأجل تحقيق هذا

إذا صلى الإنسان على النبي ﷺ مرة ولو خارج صلاته فقد أدى ما عليه لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكُعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٦٧]

أجوبة على من قال أن الصلاة على النبي ﷺ واجبة

❖ الأمر الأول:

الصحابة سألوا عن الكيفية ولم يسألوا عن الأمر لأن الأمر ثابت في القرآن **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَا صَلْوَاتِنَا﴾** ومن المعلوم أن هذه الآية ليست مختصة في موضع الصلاة فالصحابة إنما سألوا عن الكيفية ولم يسألوا عن الأمر.

❖ الأمر الثاني:

أن القائلين بوجوب التشهد هم الحنابلة قالوا: إن لو قال: "اللهم صل على محمد" ثم سلم أجزأه ذلك.  
**الجواب على نقول:** إنكم خالفتم دليلكم لأنه لو كان واجباً بهذا الحديث لوجب عليه أن يقرأ كامل الصلاة الإبراهيمية فلما لم يقل أحد من الأئمة الأربع في لمشهور عندهم أن الصلاة الإبراهيمية بصفتها واجبة دل على أن هذا الحديث لا يفيد الوجوب.

❖ الأمر الثالث:

**قالوا: وما يدل على وجوب ذلك:** أنه جاء في رواية الدارقطني والبيهقي وابن خزيمة **﴿إِنَّ اللَّهَ أَمْرَنَا أَن نصْلِي عَلَيْكَ فَكَيْفَ نصْلِي عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟﴾**  
**قالوا:** فهذا يدل على أنه مقصود في صلاتنا.

**الجواب على هذا من وجوه:**

❖ الأول: إن الصحابة -رضي الله عنهم سألوا **﴿فَكَيْفَ نصْلِي عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟﴾** إذن: هم سألوا عن الكيفية في الصلاة ولم يسألوا عن الأمر ولم يقل النبي ﷺ إن الصلاة على في الصلاة واجبة وأما القرآن فقال **﴿صَلُّو عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيْمًا﴾** ليس خاصاً في الصلاة فهم سألوا عن الكيفية.

❖ الثاني: أن هذه الرواية وإن صححها بعض أهل العلم فإن البخاري ومسلم لم يذكروها فدل ذلك على أنها لفظة منكرة وهي شاذة

❖ الثالث: أن قول الصحابة: **﴿فَكَيْفَ نصْلِي عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟﴾** فإن كلمة "الصلاحة" يقصد بها الدعاء يعني: فكيف نصلِّي عليك إذا أردنا أن ندعوا ربنا لك.

**ما يدل على ذلك:** هو رواية حديث أبي بن كعب **﴿قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُم أَجْعَلْتَ لِكَ مِنْ صَلَاتِي قَالَ: مَا شَئْتَ وَإِنْ زَدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ قَالَ: أَجْعَلْتَ لِكَ رَبِيعَهَا قَالَ: مَا شَئْتَ وَإِنْ زَدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ قَالَ: ثَلَاثَهَا قَالَ: مَا شَئْتَ وَإِنْ زَدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ قَالَ: أَجْعَلْتَ لِكَ صَلَاتِي كُلَّهَا قَالَ: إِذْنٌ يُكْفِي هُمْ وَيَغْفِرُ لَكَ ذَنْبَكَ﴾** وهذا يدل على أن هنا الصلاة هي الدعاء كما أشار إلى ذلك ابن تيمية

**الراجح** أن الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة مستحبة وليس بواجبة

تبنيه

كل حديث بين أنه لا تصح صلاة إلا أن يصلى على النبي فهو حديث ضعيف جاء من حديث سهل -رضي الله عنه- وفي سنده عبد المهيمن بن عباس وهو ضعيف وجاء في حديث عائشة وفيه جابر الجعفي وجاء في حديث عن ابن ماجة وفيه رجل متهم بالكذب وعلى هذا فلا يصح حديث عن النبي ﷺ أنه قال: **﴿لَا صَلَاةٌ لِمَنْ لَمْ يَصْلِي عَلَيْهِ﴾**

❖ تاسعاً: الترتيب

الترتيب بين الأركان ركن من أركان الصلاة لأنه إذا جاء بركن في غير موضعه فقد خالف في نظم الصلاة وقد قال ﷺ في حديث المسيح في صلاته قال: **﴿إِذَا قَمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغْ الوضُوءَ ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِرْ ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَ رَأْكَعًا ثُمَّ ارْفَعْ ثُمَّ اسْجُدْ ثُمَّ ارْفَعْ..﴾** فدل ذلك على أن **﴿ثُمَّ﴾** تفيد الترتيب مع التراخي وهذا يدل على وجوب الترتيب ولو أخلَّ بذلك لم ير الناس أن ذلك مصلٌ وهذا يدل على أن ذلك ركن

**قول الأئمة الأربع:** الترتيب ركن

❖ عاشرًا: التسليم

التسليم من الأركان

ذهب مالك والشافعى وأحمد: إلى أن مطلق التسليم ركن.

﴿ هل الأصل التسليم ركن أم لا؟ ﴾

1. ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة: إلى أنه أصل التسليم ركن.

2. ذهب أبو حنيفة: إلى أن أصل التسليم سنة

الراجح -والله أعلم-: هو قول جماهير الفقهاء من السلف والخلف

الدليل 1: ما ثبت عند الإمام أحمد والترمذى من حديث علي -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: ﴿ مفتاح الصلاة الظهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ﴾

الدليل 2: قال النبي ﷺ كما في صحيح مسلم من حديث جابر بن سمرة ﴿ عندما كان الصحابة إذا سلموا عن يمينهم يقولون بأيديهم هكذا وإذا سلموا عن شمائلهم قالوا بأيديهم هكذا . فقال ﷺ : علام تؤمنون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس؟!! إذا صل أحكم فإنه يكفيه أن يسلم عن يمينه: "السلام عليكم ورحمة الله" وعنه يساره ﴾

وجه الدلالة: قال: ﴿ فإنه يكفيه ﴾ هذا يدل على أنه لا بد فيه من التسليم.

﴿ وأما ما رواه الدارقطنی والبیهقی من حديث ابن مسعود أنه قال: ﴿ فإذا قضيت ذلك -عندما أمره بالتشهد وفي زيدة عند الدارقطنی - فإذا قضيت ذلك فإن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقععد فاقعد ﴾ فهذه رواية منكرة ولا تصح .

﴿ حديث ابن عمر: ﴿ إذا جلس أحدكم للصلاه فقد ثمت صلاته فإن شاء سلم وإن شاء انتقل ﴾ وهذا حديث منكر إذن لا يصح حديث في عدم وجوب التسليم بل الثابت عن النبي ﷺ وجوب التسليم.

﴿ كم عدد التسليمات؟ ﴾

1. ذهب مالك: إلى أن التسليمة مرة واحدة واجبة في حق الإمام والمنفرد فيقول: "السلام عليكم" ولا يستحب أن يقول ثانية: "السلام عليكم" ولا يشرع أن يسلم ثانية.

﴿ أما المأمور: ﴾

مالك: يشرع له ثلاثة تسليمات: تسليمه تلقاء وجهه وتسليمه عن يمينه وتسليمه عن شمائله ولا يصح حديث أن النبي ﷺ سلم ثلاثة تسليمات.

2. ذهب الشافعى: إلى أن الواجب هو تسليمه واحدة في حق الإمام والمنفرد والمأمور وأما التسليمه الثانية فهي سنة استدل الشافعى على ذلك: بما رواه الإمام أحمد من حديث عائشة أنها قالت: ﴿ أن النبي ﷺ أوتر بتسع ركعات فجلس في الثامنة ثم قام ثم جلس في التاسعة فسلم تسليمه واحدة ﴾ وهذه الرواية أشار إليها الحافظ ابن حجر في "التلخيص" قال: إسناده على شرط مسلم

الذى يظهر -والله أعلم- أن الرواية ضعيفة وهذا رواها مسلم في صحيحه من حديث سعد بن هشام عن عائشة قالت: ﴿ ثم سلم تسليمًا يسمعنا ﴾ إذن ﴿ تسليمًا ﴾ لم يقصد به تسليمه إنما تسليم وهذا مصدر لا يفيد العدد وهذا فالراجح -والله أعلم- أن هذا الحديث ليس فيه ﴿ تسليمه واحدة ﴾ وإنما

فيه ﴿ تسليمًا يسمعنا ﴾ كما رواه الإمام أحمد ورها مسلم من غير لفظة ﴿ تسليمًا ﴾ أصلًا ﴿ ثم سلم ﴾ فقط وهذا يدل على أن الحديث محل نظر.

3. ذهب الحنابلة: إلى أن التسليمتين ركنان وأنه ركن أن يسلم سلامًا عن يمينه وسلامًا على يساره يقول: "السلام عليكم ورحمة الله... السلام عليكم ورحمة الله".

والذي يظهر والله تبارك وتعالى أعلم أننا إذا جمعنا نصوص السنة فإننا نقول: الأحاديث الواردة في السنة في التسليم الصحيحة حديثان وقد صدنا بالحديثان نقصد به الأمر بالتسليم أو الخبر الذي خرج خرج الأمر وأما فعله؛ فكل من روى صفة صلاة النبي ﷺ أشار إلى أنه سلم وهذا ليس مقصودنا إنما مقصودنا هو الأمر بالتسليم أو الخبر الذي يدل على الأمر بالتسليم:

**ال الحديث الأول:** حديث علي -رضي الله عنه- عند الترمذى بسنده صحيح: «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم»

يعنى أنكم لا تحللون من الصلاة إلا بالسلام وهذا مطلق لم يشر فيه إلى عدد وإنما ذكر المصدر فدل ذلك على أن مطلق التسليم يصح ولو بواحدة وهذا هو الركن فلا ينفلت الإنسان من صلاته إلا أن يسلم ويحصل بذلك تحليلها.

نقول: التسليمة الثانية واجبة ولكنها ليست بركن.

**ال الحديث الثاني:** ما رواه مسلم في صحيحه من حديث جابر بن سمرة أن النبي ﷺ قال: «إنما يكفي أحدكم إذا جلس أن يسلم عن يمينه وعن شماليه»

وجه الدليل: أن الكفاية بالسلامين دليل على أنه لا يجزئ أقل من ذلك «إنما يكفي أحدكم» فدل على أن الكفاية لا يصح إلا بسلاميين لكنه إن تركها جاهلاً أو ناسياً فغاية ما في ذلك أن الواجبات تسقط مع العجز وعدم المقدرة والنسيان فيجبرها بسجود السهو إن لم يطُل الفصل فإن طال الفصل لا يلزم كما هو مذهب عامة أهل العلم على الخلاف.

الذى يظهر - والله أعلم أن التسليم الركن هو الأولى والثانية واجبة ، بعد هذا أن التسليم الثانية سنة وأما القول بأن التسليمة الثانية غير مشروعة في حق الإمام والمنفرد كما يقول مالك أو بأنها ليست واجبة كما يقول أبو حنيفة فهذا لم يدل عليه دليل واضح .

ابن المنذر - رحمة الله - أشار إلى أن التسليمة الثانية ليست بواجبة عند عوام أهل العلم ويقصد "عوام" يعني عامة

### \* واجبات الصلاة

❖ أولاً: التكبيرات غير تكبير الإحرام وهي التي تسمى بتكبيرات الإنقال:

الخنابلة: واجبة

الجمهور: سنة

الراجح أنها واجبة

الدليل: أن النبي ﷺ قال كما في حديث أبي موسى: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا لا تكبروا حتى يكبر»

وجه الدليل: «فكبروا» وهذا يدل على أن المؤمن يكبر وهذا يدل على أن المؤمن لما كان يكبر فإن الإمام هو الذي يكبر ولا يستطيع الإمام أن يكبر إلا بتكبير الإمام .

هذا كان النبي ﷺ لا يصل إلى تكبير وهذا جاء في الرواية «التكبير في كل خفض ورفع»

❖ ثانياً: التسميع والتحميد

معنى التسميع: أن يقول: "سمع الله لمن حمده".

الأئمة الأربع: وجوب قول: "سمع الله لمن حمده" في حق الإمام والمنفرد.

﴿ هل المؤمن يقول: "سمع الله لمن حمده"؟

1. ذهب الشافعى ومالك: إلى أن المؤمن يقول: "سمع الله لمن حمده"

الدليل: استدلوا بحديث مالك بن الحويرث

**قالوا:** لما كان النبي ﷺ يقول: "سمع الله من حمده" وقال مالك بن حويرث ﴿صلوا كما رأيتمني أصلٍ﴾ دل ذلك على أن المأمور يفعل مثل فعل إمامه. **وهذا الاستدلال ليس ظاهر**

**2. مذهب الحنفية والخانبلة:** المأمور لا يقول "سمع الله من حمده" **وهذا هو الراجح**  
**الدليل:** النبي ﷺ قال: ﴿وإذا قال: سمع الله من حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد﴾ وهذا حديث أبي هريرة ورواه من حديث أنس مسنداً وهذا يدل على أن المأمور لا يقول .

#### ❖ التحميد

معنى التحميد: أن يقول ربنا ولك الحمد

**الراجح - والله أعلم -** أن التحميد واجب في حق الإمام والمنفرد والمأمور

**ذهب الأئمة الأربع:** على أن المنفرد يقول: "ربنا ولك الحمد"

**قول الأئمة الأربع:** التحميد واجب في حق المأمور

**الدليل:** قوله ﷺ كما في الصحيحين: ﴿وإذا قال: سمع الله من حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد﴾

**ـ هل الإمام يقول:** "ربنا ولك الحمد"

**1. الشافعى وأحمد:** الإمام يقول: "ربنا ولك الحمد"

**2. أبو حنيفة ومالك:** الإمام لا يقول: "ربنا ولك والحمد"

**الدليل :** قال أبو حنيفة أن حديث : **﴿وإذا قال: سمع الله من حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد﴾** فليست فيه دلالة على أن الإمام يقول.

**الجواب:** نعم ظاهر الحديث أن الإمام لا يقول "ربنا ولك الحمد"

ولكن جاءت أحاديث أخرى تدل على أن النبي ﷺ يقول: "ربنا ولك الحمد"

ولهذا حفظ الصحابة -رضي الله عنهم- أن النبي ﷺ **﴾كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: سمع الله من حمده.. ربنا ولك الحمد ملء السماوات وملء**

**الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد اللهم لا مانع لما أعطيت...﴾** الحديث

فدل ذلك على أن النبي ﷺ قال: "ربنا ولك الحمد" **وهذا هو الراجح - والله أعلم -**

**❖ ثالثاً: قول "سبحان رب العظيم" و "سبحان رب الأعلى"**

**1. ذهب الخانبلة:** إلى أن قول: "سبحان رب العظيم" في الركوع وقول: "سبحان رب الأعلى" في السجود وهو واجبان واجب في حق الإمام

والمنفرد والمأمور وهذا من مفاريد الخانبلة.

**الدليل:** استدلوا بما رواه أبو داود وغيره من حديث عقبة بن عامر أنه لما نزل قول الله تعالى **﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾** [الواقعة: 74] قال ﷺ

**﴿اجعلوها في ركوعكم﴾** ولما نزلت **﴿فَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعَلَى﴾** [الأعلى: 1] قال: **﴿اجعلوها في سجودكم﴾** وهذا أمر وغاية الأمر أنه يدل على

الوجوب وهذا الحديث إسناده جيد فقد صصحه الزيلعي في "نصب الراية" و ابن تيمية والحديث لا بأس به - والله أعلم -.

**2. جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية:** فإنهم قالوا: لا يجب الذكر حال الركوع ولا حال السجود وإنما هو سنة لأن النبي ﷺ لم يأمر بذلك

**الراجح** أنه وإن كان لم يأمر في أحاديث أخرى لكنه أمر في حديث عقبة وإنما نجمع أحاديث رسول الله ﷺ بعضها من بعض.

**❖ رابعاً: التشهد الأول والجلوس له**

**1. أبو حنيفة ومالك والشافعى:** التشهد الأول سنة

**2. مذهب الحنابلة: التشهد الأول واجب**

**الراجح - والله أعلم -** أنه واجب خلافاً لجمهور الفقهاء وذلك لأمور:

**الدليل:** لقوله ﷺ كما في حديث المغيرة بن شعبة في وجوب ذلك أنه: «*حينما* قام من الثانية إلى الثالثة ولم يجلس للتشهد أنه سجد للسهو» ولا يسجد

للسهو إلا لترك واجب وهذا الحديث يرويه الطحاوي بسنده جيد

﴿وَأَمَّا رِوَايَةُ أَبِي دَاوُودِ فَهِيَ رِوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ فِي سِنْدِهَا رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ جَابِرُ الْجَعْفِيُّ وَهُوَ مُتَّهِمٌ بِالْكَذْبِ﴾

﴿وَأَمَّا رِوَايَةُ الْمَغِيرَةِ بْنِ شَعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ بَعْدَمَا قَامَ وَقَالَ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَقَامَ مِنَ الشَّتَّىنِ وَلَمْ يَجْلِسْ فَإِنْ اسْتَتَمْ قَاتِمًا مَضِيَ وَسَجَدَ لِلسَّهُوِّ وَإِنْ لَمْ يَسْتَتِمْ قَاتِمًا جَلَسَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ سَهُوٌ﴾

**وما يدل على وجوب ذلك :** أن النبي ﷺ أمر بها في حديث المسيء في صلاته

**وما يدل على ذلك أيضاً:** أن ابن مسعود بَيَّنَ وجوب ذلك كما روى البخاري ومسلم من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «إذا جلس أحدكم

للتشهد فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين...» الحديث

فهذا يدل على أن التشهد الذي هو التحيات واجب وإذا كان التحيات واجب فما لا يتم الوجوب إلا به فهو واجب، فإذا كان قول التحيات واجب فما

لا يتم القول إلا به وهو الجلوس فهو واجب وهذا أيضاً قوله ﷺ: «ثم اجلس حتى تطمئن جالساً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» فأمره ﷺ بالتشهد وهذا يدل على وجوبه خلافاً لجمهور الفقهاء.